## مدرسة المليونيرات

**عائشة بلحاج**

يُقدّر عدد المليونيرات في العالم بنحو مائة مليون. كيف حدث ذلك؟... لن يصعب علينا امتلاك معرفة جيّدة بالطريق إلى المليون الأول مع كلّ هذه المنشورات الإنستغرامية الشارحة باستفاضة، التي سبقتنا إليها كتب التنمية البشرية. لكنّ امتلاك المليون نفسه مسألة أخرى. وحين نفتح كتاباً عن الطريق إلى المليون الأول تجده يُثرثر بلا كلل عن التضحية والاستعداد لملحمةٍ عمل تُسلّم نفسكَ إليها إن أردت إمساك مليونك الأول بيديك العزيزتَين. الأمر بسيط، يبدأ بالعمل 16 ساعة، مع الكدح والحرث، وتحمّل ما لا يتحمّله الأقران.

هذه وصفة عامة، فأنت أدرى بمجتمعك الذي قد يطحنك وأنت رضيع، ولا يتبقّى منك للطفولة والشباب، وما بعدهما، سوى هيكلٍ مكسوٍّ ببعض الطاقة الظاهرية. فهُم يُكسّرون عظامك في المدرسة، وفي البيت، وفي الشارع. من أين ستشرب حليباً نظيفاً من اليأس وأنت تدور في مكانك؟ يتحقّق النجاح، حسب التعليمات، بالعمل في ثلاث وظائف، أو أيّ قدر ممكن. المهمّ أن تتمّم مدة 16 ساعة في اليوم. هي نصيحة حديثة العهد في مجتمعاتنا مستوحاة من النموذج الأميركي، الذي زوّج الحلولَ الفردية لمشكلاتٍ سيّئتها المؤسّسات. نظرياً، يمكن لهذه الحالات أن تتحقّق في أميركا، حيث رغم تغوّل سيطرة الرأسمالية لكن يمكن لك، إذا كنت طفرَة أهلك، أن تُحقّق فعلاً إنجازات عبر التفاني. في دولنا، معظم الوقت، جُلّ ما ستربحه من جهدٍ كهذا لا يتعدّى كثيراً من الأمراض والأعداء، واستغلال المدراء، إذ يُحبُّ الشّغيل في كل مكان عمل، لكنّه لا يُكافأ، بل يُستغل حتّى آخر قطرة عرق.

في جميع الحالات، من الصعب أن تعمل في أكثر من وظيفة. تخيّل العمل في وظيفة حكومية، هي إمّا طاحنة بالكاد تلتقط أنفاسك منها مساءً، لتستطيع المداومة نهاراً، أو بليدة تأخذك إلى مدن ميّتة، وأوساط سامّة، فلا ثروة يُنتفَع منها فيها، ولا هناء يغني عما عداه. هناك استثناءاتٌ يمكن فيها للطموحين الخروج بنتيجة من هذا الكدح، وغالباً هم مغامرون، لديهم قدرة هائلة على التخطيط والتحمّل، لكنّ موضوع الأمراض لا يمكن ضمانته، فالأمور عندنا تمشي بالتّيسير. وبالتالي، العمل الكثيف يعني مشكلاتٍ أكثف، وضغطاً عصبياً وتوتّراً، سريعاً ما يُصيب صاحبه بمرض مُزمن، يُخفّف إيقاعه، ليكتشف أنّه لم يستمتع بشبابه، ولا بماله. إذا نجا المرء من هذا كلّه، فهو بلا شكّ محاربٌ كبير، لكنّه لن يُعاشر حينها لأنّه، مع ما مرّ به ونجا منه كلّه، قوّى عضلات القسوة والأنانية والبرود العاطفي، وهي أشياء جعلته ينجو وينجح، لكنّها لم تجعل منه إنساناً سليم النفس، أفضل ما يمكن فعله للمرء الذي يُحبّ نفسه، بعيداً عن حلم المليون الأول أو المائة، هو العمل بضمير، مع قليل من الطموح المُتحكَّم فيه، حتّى لا يُؤدّي به الى التهلكة وحسد الزملاء، أو وهن الأعضاء. وإذا كان محظوظاً، فجهدُه الذي يفوق المتوسّط سيلاحظه مديرٌ أمين ويكافئه بترقية.

إذا كان يعمل في مهنةٍ حرّة، يمكنه تحقيق نجاح معقول يَبقى إنجازاً بالنسبة إلى أقرانه. ما عدا إذا كان عبقرياً مثل بعض النماذج التي نسمع عنها. لكنّ مشكلة هذه النماذج أنّها تُركّز غالباً على المليونيرات الذين بدأوا من لا شيء. مع أنّ المال ليس الوحيد الذي يصعب جمعه، فالعلم والمعرفة والإتقان أمور لا تقلّ صعوبةً عن المال. أن ينجح المرءُ في أن يصبح طبيباً ناجحاً، فعليه امتلاك المقدار نفسه من الحكمة والقدرة، أو كاتباً ذا شأن حقيقي، إلا بكثير من الجهد والصبر. ما من مال في الموضوع ربّما، لكنّ استثمار المرء في ذهنه وموهبته التي لا تدرّ مالاً ولا تُحسّن حالاً، التي لا تتطلّب شخصاً ذكياً ومجتهداً فقط، بل وذا نَفَس استشهادي يُقاتل من أجل قضية خاسرة، أو ربّما يمنح حياته لها رصاصةً في حرب طويلة، جدياً طربّاً يقع في معركة كان يمكن أن يكون بطلها، لكنّ الاحتمالات لم تكن في مصلحته، وارتدّت ضربةُ سيفٍ أو شظيةٌ طائشة لترسله إلى عالم آخر. ليس عليه القلق فيه على ما تتحدّث عنه.

## عن معاناة السوريين في تركيا وفي بلادهم

**اسامة ابو ارشيد**

عقد ونيّف مضى على التراجيديا السورية. ثورة شعبية على نظام استبدادي طائفي مجرم تحوّلت بفعل سياساته وأدواته وحلفائه، أولاً، ثمّ بخذلان وتآمر قوى داخلية وخارجية متعارضة الحسابات والأجندات، ثانياً، كارثة وطنية، بل وإقليمية ودولية. لا سورية بقيت سورية، إذ تقطّعت أوصالها، متراقفاً ذلك مع خرابها، واضحت معازل وبانتوستانات ومحميّات تتنازعها قوى داخلية وخارجية، دع عنك المليشيات والعصابات والمافيات. ولا النظام بقي ذلك النظام القوي الهرمي المركزي الذي كان يُحكم سيطرته على البلاد والعباد، بقبضة من حديد، فهو اليوم متهالك ويخاضع لوصايتي الروس والإيرانيين. ولا الشعب السوري بقي واحداً، إذ تمزّق مللاً ونحلاً، مسالمون مشرّدون وفقراء تقطّعت بهم السبل، وتخلى عنهم القريب قبل البعيد.

يشرح الإطار التحليلي السابق جزئياً بعض ما جرى من اعتداءات عنيفة، في الأيام القليلة الماضية، من أتراك في مدينة قيصري (وسط)، غاضبين على لاجئين ومصالح تجارية سورية، بطلقة التحرّش بفتاة تركية. تذخير الحالة وتوظيفها في صراعها مع الحزب الحاكم والرئيس أردوغان. أمّا الرئيس وحزب العدالة والتنمية فهما تأهبان بشأن كيفية التعامل واحتواء المشاعر العنصرية التركية الآخذة في التصاعد ضدّ اللاجئين السوريين، في خضمّ التراجع الاقتصادي في البلاد، وهو ما يبدو إقراراً ضمنياً من أردوغان بأنّه قد يكون أخطأ في الرهان على إسقاط نظام الأسد قبل 13 عاماً. وحده الشعب السوري من يدفع الثمن الباهظ. فأمام خذلان العالم له، من تبقّى منهم في سورية ومن غادرها، واستمرار جرائم النظام وحلفائه في حقهم، ومكر المعارضة التركية بالملايين منهم في بلادهم، وتوهان حسابات السوريين، في ظلّ التدهور الاقتصادي في البلاد، وارتفاع مُعدّلات الفقر وزيادة نسب التضخّم، تمثّل اليات فعّالة لاستفزاز الاستياء والمشاعر العصبوية والشوفينية عند شرائح واسعة من الأتراك الغاضبين، ليس ضدّ «العدالة والتنمية» والرئيس رجب طيب أردوغان فحسب، بل أيضاً ضدّ السوريين، بزعم أنّهم سبب كلّ مشكلة وأزمة في تركيا، فضلاً عن تهديدهم (اللاجئين السوريين)، كما يقولون، ثقافة الشعب التركي وقيمه وتقاليده. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هنا أنّ حسابات المعارضة التركية أثبتت أنّها وصفة فاشلة، إذ إنّها أوجدت رأياً عاماً مشحوناً في تركيا ضدّ السوريين وضدّ حكم «العدالة والتنمية»، الذي يعاني تراجعاً واضحاً في حضوره، كما عكست ذلك نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية الأخيرة. لا ينفي ما سبق وقوع تجاوزات وأخطاء، بل وحتّى جرائم من سوريين مُقيمين في تركيا. لكنّ المشكلة في تسليط الضوء بشكل مُتعمّد على السلوك السيئ لبعض السوريين وتعميمه على «الكلّ»، الذين هم في غالبيتهم العظمى مسالمون مشرّدون وفقراء تقطّعت بهم السبل، وتخلى عنهم القريب قبل البعيد.

ووفق تقديرات الأمم المتّحدة ووكالاتها ومنظمات دولية متخصّصة، تمثّل سورية اليوم أكبر أزمة لجوء ونزوح في العالم، إذ يقترب عدد اللاجئين والنازحين قسراً، داخل البلاد وخارجها، من 13,8 مليون شخص. وتفيد إحصائيات وبيانات بأنّ هناك قرابة سبعة ملايين لاجئ سوري في العالم، ومثلهم نازحون في بلادهم المُدمّرة. وإذا ما حصرنا الحديث في اللاجئين نجد نصفهم تقريباً مُقيمون في تركيا، بواقع 3,4 ملايين شخص.

هذه النقطة مُهمّة هنا، إذ تشرح جانباً من الاحتقان العنيف والدامي ضدّ المُقيمين السوريين في تركيا خلال السنوات الماضية، وتتصاعد حدّته مع اقتراب كلّ استحقاق انتخابي في البلاد. لا تتورّع المعارضة عن توظيف الوجود السوري في تركيا ورقةً انتخابيةً ضدّ حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، على أساس أنّه هو الذي سمح لهم باللجوء طلباً للنجاة من بطش نظام بشار الأسد. حسابات المعارضة هنا بسيطة وواضحة. الأعداد الكبيرة للسوريين، في ظلّ التدهور الاقتصادي في البلاد، وارتفاع مُعدّلات الفقر وزيادة نسب التضخّم، تمثّل آليات فعّالة لاستفزاز الاستياء والمشاعر العصبوية والشوفينية ضدّ السوريين، بزعم أنّهم سبب كلّ مشكلة وأزمة في تركيا، فضلاً عن تهديدهم (اللاجئين السوريين)، كما يقولون، ثقافة الشعب التركي وقيمه وتقاليده. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هنا أنّ حسابات المعارضة التركية أثبتت أنّها وصفة فاشلة، إذ إنّها أوجدت رأياً عاماً مشحوناً في تركيا ضدّ السوريين وضدّ حكم «العدالة والتنمية»، الذي يعاني تراجعاً واضحاً في حضوره، كما عكست ذلك نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية الأخيرة. لا ينفي ما سبق وقوع تجاوزات وأخطاء، بل وحتّى جرائم من سوريين مُقيمين في تركيا. لكنّ المشكلة في تسليط الضوء بشكل مُتعمّد على السلوك السيئ لبعض السوريين وتعميمه على «الكلّ»، الذين هم في غالبيتهم العظمى مسالمون مشرّدون وفقراء تقطّعت بهم السبل، وتخلى عنهم القريب قبل البعيد.

يشرح الإطار التحليلي السابق جزئيا بعض ما جرى من اعتداءات عنيفة، في الأيام القليلة الماضية، من أتراك في مدينة قيصري (وسط)، غاضبين على لاجئين ومصالح تجارية سورية، بطلقة التحرّش بفتاة تركية. تذخير الحالة وتوظيفها في صراعها مع الحزب الحاكم والرئيس أردوغان. أمّا الرئيس وحزب العدالة والتنمية فهما تأهبان بشأن كيفية التعامل واحتواء المشاعر العنصرية التركية الآخذة في التصاعد ضدّ اللاجئين السوريين، في خضمّ التراجع الاقتصادي في البلاد، وهو ما يبدو إقراراً ضمنياً من أردوغان بأنّه قد يكون أخطأ في الرهان على إسقاط نظام الأسد قبل 13 عاماً. وحده الشعب السوري من يدفع الثمن الباهظ. فأمام خذلان العالم له، من تبقّى منهم في سورية ومن غادرها، واستمرار جرائم النظام وحلفائه في حقهم، ومكر المعارضة التركية بالملايين منهم في بلادهم، وتوهان حسابات السوريين، بين لا يبدو أنّ ثمّة فرجاً قريباً في الأفق القريب لهذا الشعب المنكوب.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

## تركيا والشمال السوري هل من تغيير؟

**يحيى دابقي**

بالرغم من حالة الجمود التي رافقت الملفّ السوري سنوات، إلّا أنّ رياح التغيير بدأت تلوح في الأفق بعد الأحداث الساخنة التي شهدتها سورية أخيراً، أكثرها أهمّية حزمة الارتدادات الشعبية في شمال غربي سورية على خلفية أحداث ولايتي قيصري وغازي عنتاب، وما نجم عنهما من تداعيات متسارعة، شكّلت حادثة الاعتداء على سوريين في ولاية قيصري التركية حدثاً مفصلياً في تاريخ ثورة السوريين، وحرّكت المياه الراكدة من تحت أقدام المسؤولين، السوريين منهم والأتراك، وكسرت الخطوط الحمراء التي رسمتها دول أستانة، وخلطت الأوراق بعدما كانت متّجهة نحو العاصمة دمشق، إذ لم يكن في الحسبان أن يشتعل الشمال السوري وينفجر في وجه الجميع، بسبب تنامي خطاب العنصرية ضدّ السوريين في تركيا، فلسنوات مضت، تكرّرت مثل هذه الحوادث ومرّت من دون تغيير، أكثرها أهمّية الحملة الشهيرة ضدّ السوريين في مدينة إسطنبول قبيل الانتخابات الرئاسية في أواخر العام 2023. بيد أنّ القصّة تحمل في طيّاتها مُسبّبات ودوافع أكبر بكثير من ردّات فعل شعبية.

بدأت القصّة منذ شهدنا تغيّراً في المزاج التركي وسياسته في إدارة الملفّ السوري، بعد حسم ملفّ انتخابات البلديات بعدها، تداخلت الظروف والمُسبّبات والأهداف، حتّى تبلورت في حزمة مشاريع جانبية طبخت ودرست بين روسيا وتركيا، وبدور في فلكها إحياء مسار التطبيع والتصالح بين أنقرة ودمشق، وإنجاز تسويات جانبية تتعلّق في إنعاش عجلتَي التجارة والاقتصاد، مع استمرار الدفع بعودة اللاجئين، من دون أن يُشكّل ذلك ضجيجاً محلّياً أو دولياً، ولذلك أسباب ودوافع محلية ودولية باتت معروفة بشأن الانعطافة الروسية التركية تجاه الملفّ السوري، كاحتدام الصراع داخل الأحزاب التركية، وقصّة الانتخابات المُبكّرة التي نادى بها الحزب الجمهوري المعارض، وملفّ الاقتصاد، وانتخابات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرقي سورية، في مقابل ما تعانيه روسيا من صراع الإرادات الدولية مع المعسكر الغربي في حروب الشرق الأوسط، وفلسطين، وتطوّرات أوكرانيا، وغيرها من التطوّرات التي باعدت المسافة بين المعسكرين، ودفعت في الآونة الأخيرة فلاديمير بوتين إلى تنويع الشراكات مع الدول الشمولية الاستبدادية بعد رحلته إلى كوريا الشمالية وفيتنام.

ذلك كلّه، وأكثر، دفع تركيا وروسيا إلى كسر حالة الجمود في سورية خطوة استباقية ومحاولة ثنائية لقطع الطريق على الولايات المتّحدة الرافضة لتسوية الصراع السوري لمصلحة إبقائه ورقة ابتزاز للدولتَين، مستندةً إلى خطّ الوصل مع إيران، وذراع واشنطن في شمال شرقي سورية (قوات سوريا الديمقراطية)، وحزم العقوبات الدولية. هذا المشهد العام تُرجم عنه سوريّاً حدثان مفصليّان. الأول، سياسي انصبّ على إنعاش مسار التطبيع بين تركيا والنظام السوري، واختبار بغداد محطّة لتهيئة الأجواء. الثاني، إعلان رسمي عن فتح معبر أبو الزندين بين مناطق المعارضة والنظام في ريف حلب تمهيداً لفتح طريق «أم فور» الدولي، عبر تشغيل طريق حلب/ عنتاب. وفي المناسبة، هذه بنود وتفاهمات تضمّنها مسار أستانة بين الدول الضامنة منذ العام 2017، وعلى ما يبدو بدأت تركيا وروسيا تطبيقها في الوقت الحالي بعد نفاد صبرهما من الولايات المتّحدة، واستغلال انشغالها بملفّي الانتخابات الأميركية والحرب في غزّة.

من هنا، لاحظ السوريون في الشمال السوري اقتراب حزمة تسويات ستحدّث على حساب تطلّعاتهم، تقود، في نهاية المطاف، إلى تصفية قضيتهم كلّياً، لاسيّما أنّهم يعيشون تحت وطأة استبداد محلّي لكنّ للشعبية منطقاً خاصّاً ومُحدّداً ينطوي على أنّ الشعبويين ليسوا معادين للنُخبة فقط، ولكنّهم مُعادون للتعدّدية من ناحية المبدأ. وهذا ما يظهر من خلال أدائهم الدائم بالقول «نحن ونحن فقط من يُمثّل الشعب الحقيقي»، وكذلك في مواقفهم السياسية التي تعتمد على المعيار الأخلاقي للتمييز ما بين الخطأ والصواب. لهذا، لا تدّعي معظم أحزاب اليمين الشعبوي اليوم في أوروبا أنّ الشعب محكوم من نُخبة غريبة عنه، كما فعل قوميون عديدون في القرن التاسع عشر، وإنّما ترى أنّ الشعب محكوم من نُخبة وضعت مصالحها ومصالح المهاجرين والأجانب الغرباء على حساب مصالح الشعب.

خلاصة القول: يُمثل ظهور الشعبويات، في العادة، إخفاقاً للبعد العقلاني في السياسة. لذلك، سيكون لاتساع القاعدة الانتخابية لليمين الشعبوي في دول أوروبية عدة، وخصوصاً التي تُمثّل مركز الثقل في الاتحاد، كفرنسا والنمسا، إلى جانب تنامي سيطرة اليمين الشعبوي داخل المؤسّسة الأوروبية التي ترسم استراتيجيات الاتحاد وعلاقاته الخارجية ومستقبله السياسي والاقتصادي، سيكون له تأثير في منظومة التشريع والقوانين، وفي السياسات الخارجية للاتحاد وعلاقاته التجارية والاقتصادية، الأمر الذي قد يحمل تهديداتٍ ومخاطر بالغة الأثر في الاتحاد الأوروبي كمؤسّسة وكمشروع إقليمياً ودولياً، ويجعل القارّة العجوز أمام مُفترق طُرُق، وخيارات صعبة، لجهة الاستحقاقات الديمقراطية الداخلية، وهو ما يثير القلق المتزايد في الدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، ويُجبر الأحزاب التقليدية على مواجهة القضايا الأساسية التي تُغذّي هذا الصعود، لا سيّما أنّ صعود هذه الأحزاب يأتي على حساب أحزاب اليسار واليمين الوسط والخضر، الذين فقدوا في السنوات الماضية كثيراً من أصوات العمّال والشباب وطبقة المُتضرّرين من الأزمات الاقتصادية في مختلف القطاعات الإنتاجية وسوق العمل.

(كاتب سوري في إسطنبول)

> يُمثّل ظهور الشعبويات، في العادة، إخفاقاً للبعد العقلاني في السياسة

## هذه الشعبوية المتنامية في أوروبا

**بشار نرش**

يَشغَل الحديث عن الظاهرة الشعبوية في أوروبا، في الوقت الحاضر، حيّزاً كبيراً من النقاشات السياسية، فصعود العديد من أحزاب اليمين الشعبوي في السنوات القليلة الماضية، ونجاحها في تحقيق نتائج مُهمّة في الانتخابات بدول أوروبية عديدة، أصبح سمة مُميّزة للمشهد العام في أوروبا، كان جديدها أخيراً تحقيق بعض أحزاب اليمين الشعبوي انتصارات واضحة وكبيرة في انتخابات البرلمان الأوروبي، ولا سيّما في بعض الدول الأوروبية الكبيرة والمُهمّة، كفرنسا وألمانيا وإيطاليا، الأمر الذي أحدث هزّة كبيرة وغير مسبوقة لاتحاد الأوروبي، على الصعيدين، الجمعي والأحادي، منذ تأسيسه، بعد أن أصبحت أحزاب اليمين الشعبوي مُهيمنة بشكل متزايد في المشهد السياسي في العديد من دول الاتحاد، كالحزب التي يحكمها اليميني المتطرف، فيكتور أوربان، وهولندا التي حقّق فيها حزب الحرّية، بقيادة خيرت فيلدرز، اليميني الأشدّ تطرّفاً ومعاداة للهجرة وللمسلمين، فوزاً كبيراً، وبولندا التي ينشط فيها بشكل قوي حزب القانون والعدالة ذو التوجّهات المُتطرّفة، والسويد التي حقّق فيها اليميني المُتطرّف نتائج مُهمّة، والبرتغال التي حقّق فيها حزب «شيغا» اليميني الشعبوي، المركز الثالث في الترتيب العام، أخيراً، في انتخابات عام 2024.

يُشير مصطلح الشعبوية في الاستعمال الدارج، اليوم، في الخطاب السياسي والإعلامي إلى نوع من الخطاب السياسي الذي يُراهن على الجماعات الاجتماعية التي تُعاني من الإقصاء والتهميش، ويقوم على مواقف قومية مُتشدّدة مناهضة للهجرة ومناحزة للقضايا الداخليّة، يرفع شعار الهوية الوطنية والسيادة الشعبية، ويُعادي العولمة والتعدّدية الثقافية والدينية. وبالتالي، فالشعبوية المتنامية اليوم في أوروبا، المدعومة بفكرة مناصرة القومية، لا يمكن ربطها بناخبين مُحدّدين أو بمواصفات سوسيولوجية معيّنة، فهي ليست أيديولوجيا سميكة، كما هي الحال مع الاشتراكية والليبرالية، لأنّها لا تعطي تفسيراً ولا حلولاً لمعظم الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكنّ للشعبوية منطقاً خاصّاً ومُحدّداً يتمثّل في أنّ الشعبويين ليسوا معادين للنُخبة فقط، ولكنّهم مُعادون للتعدّدية من ناحية المبدأ. وهذا ما يظهر من خلال أدائهم الدائم بالقول «نحن ونحن فقط من يُمثل الشعب الحقيقي»، وكذلك في مواقفهم السياسية التي تعتمد على المعيار الأخلاقي للتمييز ما بين الخطأ والصواب. لهذا، لا تدّعي معظم أحزاب اليمين الشعبوي اليوم في أوروبا أنّ الشعب محكوم من نُخبة غريبة عنه، كما فعل قوميون عديدون في القرن التاسع عشر، وإنّما ترى أنّ الشعب محكوم من نُخبة وضعت مصالحها ومصالح المهاجرين والأجانب الغرباء على حساب مصالح الشعب.

خلاصة القول: يُمثل ظهور الشعبويات، في العادة، إخفاقاً للبعد العقلاني في السياسة. لذلك، سيكون لاتساع القاعدة الانتخابية لليمين الشعبوي في دول أوروبية عدة، وخصوصاً التي تُمثّل مركز الثقل في الاتحاد، كفرنسا وألمانيا، إلى جانب تنامي سيطرة اليمين الشعبوي داخل المؤسّسة الأوروبية التي ترسم استراتيجيات الاتحاد وعلاقاته الخارجية ومستقبله السياسي والاقتصادي، سيكون له تأثير في منظومة التشريع والقوانين، وفي السياسات الخارجية للاتحاد وعلاقاته التجارية والاقتصادية، الأمر الذي قد يحمل تهديداتٍ ومخاطر بالغة الأثر في الاتحاد الأوروبي كمؤسّسة وكمشروع إقليمياً ودولياً، ويجعل القارّة العجوز أمام مُفترق طُرُق، وخيارات صعبة، لجهة الاستحقاقات الديمقراطية الداخليّة، وهو ما يثير القلق المتزايد في الدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، ويُجبر الأحزاب التقليدية على مواجهة القضايا الأساسية التي تُغذّي هذا الصعود، لا سيّما أنّ صعود هذه الأحزاب يأتي على حساب أحزاب اليسار واليمين الوسط والخضر، الذين فقدوا في السنوات الماضية كثيراً من أصوات العمّال والشباب وطبقة المُتضرّرين من الأزمات الاقتصادية في مختلف القطاعات الإنتاجية وسوق العمل.

(كاتب سوري في إسطنبول)

## في مسلّمات التحوّل السّياسي الفرنسي

**محمد سي بشير**

تتحقّق أمام أعيننا إرادة التحوّل الدراماتيكي للسياسة من خلال الأنموذج الفرنسي، فتنبّأ الباحثون والسياسيون، على حدّ سواء، منذ فترة، باحتمال أن يكون المُنعرج النيوليبرالي للسياسات العامة والاقتصاد، بصفة عامة، هو الحافز لصعود اليمين المُتطرّف. ذلك أنّ التحالف بين، وكانت النيوليبرالية، واليمين المُتطرّف، في الانتظار منذ اعتلت مارغريت تاتشر، المرأة الحديدية، الحكم في بريطانيا، ومعها الجمهوري رونالد ريغان في أميركا. ثمّ توالت القصّة لتشهد الساحة السياسية، في أكثر من بلد، صعود اليمين المُتطرّف إلى الحكم أو اقترابه من تسيير بلدان أخرى، ومنها فرنسا، لأنّنا نتذكّر، كلّنا، الدور الثاني لرئاسيات 2002، حين كاد الأب الروحي لليمين المُتطرّف في نموذج «أوبر»، ذلك الاختراع في عالم التنقّل بسيارات الأجرة، الذي يكون فيه الإنسان قيمة مُؤقّتة وبسعر زهيد، وهي ظاهرة بدأت بجذب الاهتمام في الدراسات الاجتماعية، وحملت مُسمّى «Uberization of society»، بمعنى أنّ المجتمع يصبح بقيم مُؤقّتة في كلّ المجالات، وليس في مجال الاقتصاد فقط.

بالنّسبة إلى المسلّمة الثّالثة، نحن أمام إعادة تشكّل العالم في كلّ المجالات، وبخاصّة في مجال الاقتصاد والسياسة، إذ برز منذ فترة في نظريات الدولة في المجال الأكاديمي ما بات يُعرف بالمُنعرج النيوليبرالي للسياسات العامّة، بمعنى أنّ السياسات العامّة لم تُصبح في محورية الإنسان في كلّ مراحلها، من التخطيط إلى الاستشراف، مروراً بالتقييم والتقويم، بل أضحت مُمثّلة، الآن، بصعود الاستبداد والتسلّطية، وبروز القومية الضيّقة والعنصرية، والإضعاف المُستمرّ للبروليتاريا، خصوصاً في المنحى السياسي، بإضعاف شأن النّقابات بظاهرة العامل المُؤقّت، كما أشرنا، وهو ما ينذر بصعود الصراعات، وظهور نذر الحرب، بل الحروب (أوكرانيا وغزّة، إضافة إلى الحروب الاقتصادية الشرسة بين أميركا والصين).

المسلّمة الرّابعة تلك التي تشير إلى منطلق المفاصلة الإنسانية بمرجعية الثّقافة، الحضارة والدين، ممثّلة بمبدأ الأولوية القومية في سياسة الوزارة معاً».

نحن في النتيجة أمام مُسلّمات للتحوّل السياسي الفرنسي، قد نوجزها في أربع نقاط أساسية. قد تكون أولاها إعلان موت السياسة في فرنسا، حيث لا يمين ولا يسار، بل ولا يمين مُتطرّفاً، بل مخاطرات بحجم المخاطرات المالية بأيدي رجال المال والأعمال، الذين صعّدوا رئيساً إلى الإليزيه في شخص إيمانويل ماكرون، الذي وصل إلى الحكم من دون أن تكون له سيرة ذاتية سياسية على غرار الرؤساء الفرنسيين السابقين، بل لا يملك أيّ توجّه سياسي، إذ حكم مع الاشتراكي فرانسوا هولاند، الذي عيّنه وزيراً للاقتصاد، وصولاً إلى تحضيره من العدم، من دون أيديولوجيّة وممن دون عقيدة سياسية، للفوز برئاسة الجمهورية الفرنسية في ظرف وجيز، لتكون فرنسا على موعد إنجاز الوعد المُنتظر لتحالف رجال المال والأعمال من الدائرة القرارية الفرنسية. وتبرز في الأفق تلك التحفيزات الضريبية واللامساواة الاجتماعية في شكل تناقض كانت نتيجته ما شهدناه من ثورة السترات الصفراء، وهي ثورة لها ما بعدها في رسم المشهد السياسي الفرنسي الحالي، أو في الأحرى التحوّل السياسي.

تشير النقطة الثّانية إلى انحسار كلّ التوجّهات الأيديولوجية، رغم عدم خسارة اليسار تماماً للرهان السياسي باعتباره القوّة السياسية الثانية، الآن، من خلال قطب الجبهة الوطنية، وهو انحسار يُعبّر عن مواجهة قادمة بين قطبَين اجتماعيَّين، الأعلى منهما في الحكم ويملك دواليب الاقتصاد، والأخر مُهمّش لن يكون أمامه ما يخسره. ولعلّ ما شاهدناه في ثورة السترات الصفراء ملمح صغير من ملامح المواجهة القادمة تلك، تتوارى فيها القيم، ولن يكون فيها بروز إلّا للمتغير المعيشي، ذلك أنّ النيوليبرالية تريد أن يعيش النّاس في نموذج «أوبر»، ذلك الاختراع في عالم التّنقّل بسيارات الأجرة، الذي يكون فيه الإنسان قيمة مُؤقّتة وبسعر زهيد، وهي ظاهرة بدأت بجذب الاهتمام في الدراسات الاجتماعية، وحملت مُسمّى «Uberization of society»، بمعنى أنّ المجتمع يصبح بقيم مُؤقّتة في كلّ المجالات، وليس في مجال الاقتصاد فقط.

بالنّسبة إلى المسلّمة الثّالثة، نحن أمام إعادة تشكّل العالم في كلّ المجالات، وبخاصّة في مجال الاقتصاد والسياسة، إذ برز منذ فترة في نظريات الدولة في المجال الأكاديمي ما بات يُعرف بالمُنعرج النيوليبرالي للسياسات العامّة، بمعنى أنّ السياسات العامّة لم تُصبح في محورية الإنسان في كلّ مراحلها، من التخطيط إلى الاستشراف، مروراً بالتقييم والتقويم، بل أضحت مُمثّلة، الآن، بصعود الاستبداد والتسلّطية، وبروز القومية الضيّقة والعنصرية، والإضعاف المُستمرّ للبروليتاريا، خصوصاً في المنحى السياسي، بإضعاف شأن النّقابات بظاهرة العامل المُؤقّت، كما أشرنا، وهو ما ينذر بصعود الصراعات، وظهور نذر الحرب، بل الحروب (أوكرانيا وغزّة، إضافة إلى الحروب الاقتصادية الشرسة بين أميركا والصين).

المسلّمة الرّابعة تلك التي تشير إلى منطلق المفاصلة الإنسانية بمرجعية الثّقافة، الحضارة والدين، ممثّلة بمبدأ الأولوية القومية في سياسة الوزارة معاً».

نحن في النتيجة أمام مُسلّمات للتحوّل السياسي الفرنسي، قد نوجزها في أربع نقاط أساسية. قد تكون أولاها إعلان موت السياسة في فرنسا، حيث لا يمين ولا يسار، بل ولا يمين مُتطرّفاً، بل مخاطرات بحجم المخاطرات المالية بأيدي رجال المال والأعمال، الذين صعّدوا رئيساً إلى الإليزيه في شخص إيمانويل ماكرون، الذي وصل إلى الحكم من دون أن تكون له سيرة ذاتية سياسية على غرار الرؤساء الفرنسيين السابقين، بل لا يملك أيّ توجّه سياسي، إذ حكم مع الاشتراكي فرانسوا هولاند، الذي عيّنه وزيراً للاقتصاد، وصولاً إلى تحضيره من العدم، من دون أيديولوجيّة ومن دون عقيدة سياسية، للفوز برئاسة الجمهورية الفرنسية في ظرف وجيز، لتكون فرنسا على موعد إنجاز الوعد المُنتظر لتحالف رجال المال والأعمال من الدائرة القرارية الفرنسية. وتبرز في الأفق

> حادثة الاعتداء على سوريين في قيصري مفصلية في تاريخ ثورة السوريين، وحرّكت المياه الراكدة من تحت أقدام المسؤولين السوريين والأتراك

الإرهاب، وتصريحات الرئيس رجب طيّب أردوغان عن الترحيب بعودة العلاقات مع دمشق في المستويَين، الرسمي والعائلي، الأمر الذي زاد من حالة الحنق الشعبي الذي انفجر بشرارة العنصرية المتنامية ضدّ السوريين في تركيا، التي تزامنت مع موجة ترحيل قسرية لسوريين في ولاية غازي عنتاب تحت غطاء مكافحة الهجرة غير الشرعية.

حقيقةً، لم يكن متوقّعاً أن يكسر السوريون موانع الجغرافيا التي رسمها الساسة، فقد تلاقت أصواتهم وأوجاعهم من قلب الأناضول في تركيا إلى أقصى نقطة في الشمال السوري، وظهر التلاحم الشعبي وموجات التضامن العابرة للحدود من دون أيّ اكتراث بالعواقب والنتائج، وربّما هو الأمر الذي يُفسّر ظهور بعض السلوكيات غير المنضبطة الناتجة من الانفعال، وفي الوقت نفسه، هو الأمر الذي فاجأ صنّاع القرار في تركيا، ووضعهم أمام تحدّيات جمّة. فبعد حزمة المطالب، التي أظهرتها القوى المدنية والسياسية والثّورية في الشمال السوري، التي أكّدوا فيها ثوابت ومبادئ ثورتهم، اتّضح أنّ المُهمّة أمام تركيا باتت صعبة، ولم يعد ممكناً تجاهلهم أو تخديرهم أو الالتفاف على مطالبهم، كما في السابق، لا سيّما أنّ المطالب شملت السوريين في تركيا وسورية معاً، من دون أيّ فصل بينهما، وهذا معناه أنّ مسائل التجاوز والتراخي في شؤون ومصير السوريين لن تمرّ بعد اليوم من دون ردّ أو حساب.

كل ما سبق عن الشمال السوري كان تعبيراً ونتاجاً لأخطاء تراكمية، ولسلسلة تجاوزات في حقّ السوريين، موروث عليهم طيلة سنوات من منتفعين سوريين متصدّرين في المشهد السياسي والعسكري، وهؤلاء باتوا معروفين للقاصي والداني باستبدادهم وظلمهم وارتهانهم المطلق للخارج كتركيا، أو غيرها من الدول التي تحاول الاستثمار في ملفّ الشمال السوري، واليوم، وبعد ما جرى من تطورات وعناصر مفاجئة، وبعد خلط لـ«الأوراق»، أضحى إحداث التغيير ضرورةً وحاجةً ملحّة لتركيا، انطلاقاً من حماية أمنها القومي، وصولاً إلى المصالح الأخرى التي تربطها مع سورية. وهنا، لا بدّ من التذكير بأنّ لتركيا الحقّ في تنويع أو تطبيع علاقاتها مع أيّ دولة تشاء، فهذا شأنها الخاص، ولا يحقّ لأحد أن يقول لا أو نعم. لكن تحديداً في ملفّ الشمال السوري، لا يحقّ لها أبداً تطبيق أيّ تفاهمات من دون الاتفاق مع أو موافقة السوريين، بسبب أنّ العلاقات معها أصبحت وجودية، والمصير غدا مشتركاً وقدراً حتمياً، وهي التي اختارت ذلك.

تبدو المهمّة صعبةً أمام تركيا، خصوصاً أمام ما تعانيه من تحدّيات داخلية وخارجية، لكنّ هذا لا يعني الاستمرار في سياسة التراخي، وغضّ الطرف عما يحدث للسوريين، سواء داخل تركيا أو خارجها، ويتّفق الخبراء على أنّ تركيا تمتلك أدوات تستطيع من خلالها معالجة جذور الأزمات انطلاقاً من تفعيل القانون لتجريم العنصرية والخطاب الكراهية، وصولاً إلى تغيير الحوكمة في الشمال السوري، وسماحها بالتغيير المطلوب، حيث تمتلك مؤسّسات ولجانا تعمل بشكل لامركزي، وتستطيع من خلالها تحقيق مطالب السوريين، وكسبهم لصفّها بدلاً من معاداتهم وخسارة ثمانية ملايين سوري، وهؤلاء، من منظور تاريخي، بإمكانهم النهوض بدول وحضارات، فلا تستهينوا بنا.

(كاتب سوري)

## تركيا واللاجئون: ارتجال أم استراتيجية؟

**حسام كنفاني**

لطالما كانت ورقة اللاجئين السوريين أداة ضغط في يد الحكومة التركية في العديد من الملفات، سواء الداخلية أو في العلاقة مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الاتحاد

# حروب مرئية وأخرى منسية

**جمال محمد إبراهيم**

أنظرُ إلى عديد من القنوات الفضائية الغربية والأميركية الشهيرة، فأرى إعلاناتٍ عن قدراتٍ تفوق الخيال في اتساع تغطياتها الإعلامية على مستوى العالم، فتجدني أقف حائراً حين أرى عدم دقّة مثل تلك الادّعاءات. وقد يرى كثيرون معي أنّ بعض هذه القنوات الفضائية، التي اكتسبت شهرة عالمية بسبب انتشار مراسلين لها في مختلف أنحاء العالم، تمارس، في أحيان كثيرة، تجاوزاتٍ وتحيّزاتٍ في تغطياتها الإعلامية لكثير من الأحداث التي تقع في إقليمها، وما بعد إقليمها، بما قد يُحيلنا على الوقوف على مسافة من اعتماد موثوقية ما نشاهد ونسمع، بل يدفعنا الحذر المطلوب، إذ بات جليّاً اختلاط أجندات السياسية مع السياسات الإعلامية لبعض تلك الفضائيات الدولية الشهيرة، إلى أنّ نُكذّب ادّعاءاتها، إذ ثمّة تباينات وانحيازات لا تغفل عنها عيون متابعي هذه القنوات الفضائية.

حين أرى فضائيةً عالميةً شهيرة تعتمد لتغطياتها الحرب التي تديرها دولة إسرائيل لإبادة الشعب الفلسطيني، الذي يعيش مظلومية إلغاء أمّة ودولة فلسطينية جنوا عليها منذ عام 1948، عنواناً مُختصراً يصف تلك الحرب الظالمة بأنّها «حرب إسرائيل ضدّ حماس»، يراد للمتلقّي، في الشرق أو الغرب، أن يرى تلك الحرب بين ندّين، أو هي حرب ضدّ نوع من الإرهاب الدولي، الذي يُهدّد الأمن والسلم الدوليَين. حين تتعمّد مثل تلك الفضائيات العالمية تجاهل حقائق التاريخ القريب، فإنّها في ادّعاءاتها، تمنح شرعية لظالم على مظلوم، وتساوي بداهةً بين قاتل ومقتول. إنّ خداع الإعلام لن يكون مقبولاً، ولا أقلّ من متابعة تفاصيل تلك الوقائع وتلك المظلوميات، حتّى عبر شاشات تلك الفضائيات نفسها. نتابع في الشاشات جيشاً نظامياً مدجّجاً بكلّ أسلحة الدمار في البرّ والجو والبحر، لقتل شعبٍ فلسطيني شُرّد من أرضه قبل أكثر من سبعين عاماً. تعمّد جيش الكيان الإسرائيلي قتل الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال، ومحو مساكنهم ورياض أطفالهم ومدارس أبنائهم ومستشفياتهم ومراكز أسواقهم، ويطاردهم حثيثاً وهم هائمون من ملاذٍ إلى آخر. تُرى، هل أولئك الأطفال والرُّضّع الذين قُطّعتْ أوصالهم، والمسنّات والمسنين، ومن بلغوا من العمر عِتيّاً، هم جند «حماس»؟... إنّ من لا يقول إنّها إبادة جماعية تدور تحت بصر العالم لهو كذابٌ أشِر، حتّى إن مَلَكَ جماع القوّة والهيمنة والغطرسة، وحتّى إن استخفّ بكلّ المثل والقيم والمواثيق، فإنّ الإنكار، ولَيّ عنق حقائق ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، هو جريمة في حدّ ذاتها، ثمّ نرى بأعيننا كيف يشارك إعلام عالمي في تزوير وقائع تلك المظلوميات، فيكون بذلك شريكاً أصيلاً، ليس في تزوير الوقائع فحسب، بل في جريمة الإبادة الجماعية الماثلة في أرض فلسطين. غير أنّ لبعض أجهزة الإعلام العربي، من صحف أو فضائيات، سهماً في التضليل، إذ ترى بعضها يتزوّد من سموم ما يبثّه إعلام الغرب وقنواته الفضائية ذات السطوة في الساحات الدولية، من دون تمحيص في محتويات ما يُبثّ أو مراجعة أساليب العرض واللغة المُتحيّزة. يصعب على المتابع الحصيف أن يجد عذراً لمثل هذه الفضائيات، أو أن يسامح غفلتها عن الرصانة والمصداقية في عرض الوقائع. لعلّ من واجب الفضائيات العربية أن تفضح أجندات غسل العقول التي تتعمّد طمس الوقائع الماثلة من قبل قنوات فضائية عالمية لها السطوة والسيطرة، بما تحتكره من معينات الانتشار الإلكتروني والرقمي، فتسعى لبسط أكاذيب تتّصل بأجندات ظالمة، فتكون بذلك شريكاً في مهادنة الظالم، بل في إعانته بتقديم التزوير الإعلامي لتبرير المظلوميات وحجب الحقائق.

> صار العالم بعد ثورات الانكشاف الرقمي، بقعة واضحة المعالم تتواصل أطرافها، فلا وقائع يسهل إخفاؤها، ولا تزوير لا يمكن فضحه
>
> ولكَ أن تنظر مليّاً لمجريات حرب السودان فترى ما يشبه التجاهل في التغطيات الإعلامية من طرف فضائيات تهتزّ العروش تحت أقدامها

انتقاء عديدين من مُعدّي التغطيات الإعلامية ومراسليها بعض محتويات ما يرصدونه في تقاريرهم، إن كان عن غفلة أو عن تعمّد، فإنّه يحيلهم مشاركين، بدرجاتٍ تزيد أو تقلّ، في التعمية الإعلامية، وفي تزوير الوقائع التي يتابعونها مباشرة بأعينهم. إنّ من طبيعة البشر طغيان أقواهم على ضعيفهم، وأغناهم على فقرائهم، إلا من رحم الربّ. غير أنّ المظلوميات التاريخية، ومنذ بدء الخليقة، لا تجد لها رصداً تفصيلياً دقيقاً، فكلّ قويٍّ هو من يكتب تاريخ أمجاده، وكلّ غنيٍّ هو من يحدّث بغناه، ثمّ كلّ ظالم يملك القدرة على إخفاء ظلمه، فلا تنطق فضائياته بما يُخفي. لكن الآن، وقد صار العالم بعد ثورات الانكشاف الرقمي، بقعة واضحة المعالم، تتواصل أطرافها، فلا وقائع يسهل إخفاؤها، ولا تزوير لا يمكن فضحه، ولا استغفال يكون مسموحاً به. إنّ تبرير حرب إسرائيل لإبادة لشعب الفلسطيني بأكذوبة أنّها حرب ضدّ مقاتلي «حماس»، أو هي للتصدّي للإرهاب الدولي، يظلّ أمثولة لنفاق دولي صريح. من يتحكّم في شبكات الاتصال الدولية، وتمتد سياساته الكولونيالية لتستعمر حتّى الفضاء الخارجي، لقادر على استغبائنا، وحملنا على تصديق ما يزوّرون وما يشوّهون، إذ للقويّ المُتجبّر أن يستولي، ليس على مواردك المادّية من فوق الأرض وما في باطنها، بل قادرٌ أيضاً، وعبر كولونيالية ناعمة، على أن يحتكر تفكيرك، ويغسل دماغك، ويحيلك عبداً عابداً لأجنداته ومصالحه. وإن تمرّدتَ فهم قادرون أيضاً، على حياكة مؤامرات وصناعة أزمات وإدارة حروب بذكاء لتبيد نفسك بنفسك، وهم يتفرّجون عليكَ بإبصارٍ لا ترقّ له عيون.

الواقع الإعلامي الرقمي المحدث قائم على الشفافية ووضوح الرؤى، ولنا نحن الأبعدين عن قدرات التكنولوجيا في عالم لا يزال يراه الأقوياء متخلّفاً، أن نتنبه لنبصر حقيقة ما يقع من حولنا، ونمحّص الصدق من الخطل فيه. تنظر حولك في الحروب الدائرة، هذه الآونة، بين دول في أنحاء العالم، غنيّها وفقيرها على حدٍّ سواء، سترى وراء كلّ أزمة طرفاً خفيّاً مُستفيد، ووراء كلّ حرب وكلاء يقاتلون بعضهم بعضاً لصالح مُستفيد وراء الأكمة. واهمٌ من ظنَّ أنّ الاستعمار الكولونيالي، الذي عرفنا تاريخه القديم، وصدّقت شعوب كثيرة أنّها تحرّرت منه ونالت واستقلالها من ربقته، انطوت صفحاته إلى غير رجعة. هاهي الكولونيالية الجديدة وبأقنعة رقمية ذكية، تُخفي أجنداتها عمّن استغفلتهم، وتدير الأزمات والصراعات والحروب، وحتّى الجوائح، في كلّ طرف من أطراف العالم، وبدرجات أوصلتهم إلى فتوحات الذكاء الاصطناعي. ها هو قطاع غزّة والعالم يشاهد أكثر من مليوني فلسطيني يكابدون سعي إسرائيل الحثيث لاجتثاثهم من على البسيطة. ها هي أوكرانيا تكابد في مصارعة عرّابها الروسي القديم، الذي لا يكفّ عن السعي لتحقيق أطماع تزيد منعته إزاء أوروبا، وقد توسّع اتحادها ثراءً وقوة. ثمّ ها هو السودان في حربه مع نفسه وقد خرج ثلثا سكانه، وهم يفوقون 40 مليون نسمة تعداداً، يلوذون ببلدان أخرى في الجوار وفي غير الجوار. أعرف أعداداً منهم لاذت بإسكندنافيا وبأستراليا وبنيوزيلندا.

تنظر في شاشات الإعلام الدولي وفضائياته الشهيرة التي لا تنافَس، فتجد انتقائيةً لا تخفى على المشاهد في تغطياتها لمجريات تلك الحروب والصراعات التي جئنا على ذكرها. تنظر مليّاً في طبيعة أيّ من تلك الحروب لتكتشف أنّ ما يُسمَّى بـ«حفظ الأمن والسلم الدوليين»، هو تعبير فاقد المعنى. إنّ حُماة من عناهم التعبير، هم أنفسهم الخائضون بأظفارهم وأصابعهم في تلك الحروب، إمّا بتوغّل مباشر أو عبر وكلاء معتمدين. حرب روسيا وأوكرانيا هي أشبه بالحرب التأديبية، تدار بحسابات دقيقة تتّصل بتوازن القوى الدولية، فتراها تستهدف العمران لا الإنسان. أمّا الحربان الدائرتان في السودان وفي أرض فلسطين، فهما حربان غلبت عليهما طبيعة إحلالية بائنة، بل هي صورة تنحو نحو إبادة جماعية وتطهير عرقي يدمّر الإنسان والعمران معاً. ولك أن تنظر مليّاً لمجريات الحرب في السودان وهي حرب تدخل عامها الثاني، فترى ما يشبه التجاهل في التغطيات الإعلامية من طرف تلك الفضائيات التي تهتزّ العروش تحت أقدامها، ولا تعجب لأنك لم ترَ لها ولا مراسلاً واحداً يتحدّث عمّا يجري في ميادين تلك الحرب. ليتني أسمع من يفيدني عن مراسلٍ واحدٍ في مثل هذه الفضائيات أصيب أو جُرح أو قتل في الحرب الدائرة في السودان. تجاهلٌ وإهمالٌ تلك الحرب لم ينطلِ حتّى على رئيس أوروبي، مثل إيمانويل ماكرون، فسمّاها «الحرب المنسيّة». أما في الفضائيات الأشهر في العالم، فلن تجد ذكراً أو تغطياتٍ لخبر عنها إلا مرّة في الشهر أو مرّتين. إنّك لن ترى اسم عاصمة السودان؛ الخرطوم المدمّرة حتّى في نشرات الطقس. أعرف بعض قنوات رسمية في دول عربية (لن نسمّيها) تفعل ما فعلته تلك الفضائية العالمية الأشهر. ما تخلّفه الحروب مآسٍ واضحة المعالم، وليس للفضائيات أن تنتقي في تغطياتها الإعلامية بين حرب وحرب، ولا بين صراع وصراع، إذ إنّ دمار العمران وقتل الإنسان فِعلان يقعان في كلّ حربٍ وكلّ صراع.

(سفير سوداني سابق)

# «طوفان الأقصى» وازدواجية الصين: عسكرة إسرائيل فوق النقد

**رزان شوامرة**

«حان الوقت لأن تعترف إسرائيل والولايات المتّحدة بالحقيقة: الحزب الشيوعي الصيني عدو لأميركا، وعدو لدولة إسرائيل». هكذا اختتم الكاتب والحاخام الإسرائيلي بيساش ووليكي مقالته المنشورة في يوليو/ تمّوز الحالي في موقع صحيفة نيوزويك الأميركية بعنوان «الصين تشنّ حرباً بالوكالة على إسرائيل». وفي مقال آخر، نشر في الموقع نفسه، قال الكاتب الأميركي ديفيد غولدمان: «بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تحوّلت السياسة الصينية بشكل حاسم ضدّ إسرائيل. واصطفّ المُعلّقون ومستخدمو الإنترنت الصينيون ضدّ الدولة اليهودية مثل برادة الحديد على ورقة تحتها مغناطيس».

كانت هجمات 11 سبتمبر/ أيلول (2001) إحدى التشبيهات الإسرائيلية والغربية للسابع من أكتوبر (2023). ولذلك، استخدم الإسرائيليون منذ اندلاع الحرب المنطق الأميركي: «من ليس معنا فهو ضدّنا»، وخاصّة مع الصين، جاحدين تماماً الخدمات الكبرى الملموسة التي قدّمتها الصين لهم منذ عام 1992، من دعم مباشر أو غير مباشر للمشروع الصهيوني، ودعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتشجيع التطبيع العربي، فضلاً عن الاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية. فمن خلال متابعة ما ينشره كُتّاب إسرائيليون وأميركيون بشأن دور الصين في الحرب الحالية، نستخلص أنّ جزءاً كبيراً، إن لم يكن كاملاً، من تحليلاتهم بُني على التصريحات والمواقف الصينية في الأمم المتّحدة فقط. رسمياً، انتقدت الحكومة الإسرائيلية موقف الصين، واعتبرته «مخيّباً للآمال»، وفي الوقت نفسه، طالب رجال أعمال إسرائيليون بحظر عمل الشركات الصينية في الموانئ الإسرائيلية مُؤقّتاً. عملياً، وبعيداً من المواقف الكلامية والدعم الصيني اللفظي «حلّ الدولتين»، الذي يتناقض تماماً مع شرعنتها الاستيطان عبر الاستثمار فيه، إلا أنّها ما زالت، كما الولايات المتّحدة والدول الحليفة لإسرائيل، لم تستخدم مصطلح «الإبادة الجماعية»، واعتمدت تعبير «كوارث إنسانية»، وطالبت بضرورة احترام المخاوف الأمنية للاحتلال الإسرائيلي، وطالبت بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين من دون شرط، ومن دون الإشارة إلى آلاف الأسرى الفلسطينيين، وفوق ذلك كلّه، تعامت مواقفها الداعمة لفلسطين في الأمم المتّحدة.

انتقدت الصين بشدّة المساعدات العسكرية الأميركية لدول عديدة منذ 1949، متّهمة إيّاها بـ«الربح من الأزمات الإنسانية ونشر الفوضى والحروب في العالم»، لكنّها تجاهلت، بشكل ملحوظ، التطرّق إلى المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل. في الشرق الأوسط، أشارت الصين إلى الدور العسكري والحربي الأميركي «المدمّر» في عدة دول عربية، لكنّها استثنت فلسطين، فقالت الوثيقة: «لقد ارتبطت المساعدات الخارجية منذ فترة طويلة بمصالح تجّار الأسلحة، وأصبحت غطاءً للهيمنة العسكرية للولايات المتّحدة. والولايات المتّحدة لا تحقق أرباح الحرب من خلال الأزمات الإنسانية فحسب، بل إنّها تضيف الوقود إلى النار من خلال مشاريع المساعدات... واليوم، من أوكرانيا والعراق وأفغانستان وليبيا وسورية إلى باكستان واليمن، فإنّ لتدخّل المساعدات الخارجية الأميركية علاقة بالأزمة الإنسانية التي تواجه هذه البلدان». وبالرغم من أنّ الحرب الإسرائيلية بدأت بعد ما يقارب السنتَين من الحرب الروسية الأوكرانية، إلّا أنّ الصين ركّزت على تفاصيل المساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا، وتتبّعتها منذ اندلاع الحرب، واعتبرتها السبب في «إطالة الأزمة»، واصفةً إيّاها بمثابة «صبّ الزيت على النار»، فقالت: «أدّت المساعدات الخارجية إلى إطالة أمد الأزمة في أوكرانيا. اعتباراً من يناير/ كانون الثاني 2023، بلغ التزام الولايات المتّحدة تجاه أوكرانيا 76,8 مليار دولار، شكّلت المساعدات العسكرية الحصّة الأكبر منها: 46,5 مليار دولار، أو 61%. وكشفت وسائل الإعلام الأميركية أنّ 40% من المساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا تُستخدم في الشراء الإلزامي للمعدّات الأميركية وخدمات التدريب المعروفة باسم «المساعدة المُقيّدة». جزء من المساعدات العسكرية قرض مالي سيصبح مسؤوليةً طويلة الأجل لأوكرانيا. يطرح هذا تساؤلاً مُهمّاً: ألم يكن الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل السبب الرئيسي في إطالة أمد الإبادة الجماعية في فلسطين، وتجويع المدنيين، وتشريدهم؟ ألم تكن أميركا شريكاً مباشراً في الحرب الإسرائيلية على فلسطين؟

> انتقدت الصين المساعدات العسكرية الأميركية لدول عديدة منذ 1949، لكنّها تجاهلت التطرّق إلى المساعدات الأميركية لإسرائيل
>
> خلال الحرب على غزّة، لم يخرج انتقاد الصين للولايات المتّحدة عن سياق دور واشنطن في الأمم المتّحدة وإعاقتها مقترحات وقف إطلاق النار

وبالرغم من أنّ إسرائيل، حسب بعض الدراسات، تصنّف أكبرَ متلقٍّ للدعم العسكري الأميركي عالمياً، تتبّعت الصين تاريخ التمويل والدعم العسكري الأميركي الدولي للحروب والنزاعات الإقليمية، منذ 1949، مستثنية إسرائيل كلّياً. بدأت الصين وثيقتها منذ عهد الرئيس الأميركي ترومان، وأشارت إلى أنّه منذ ذلك الوقت، «كان الهدف الأساسي للمساعدات الخارجية الأميركية دائماً خدمة مصالحها الخاصّة وحماية أمنها». وتجنّبت الإشارة إلى توريد حكومة ترومان مئات المليارات للحكومة الإسرائيلية الأولى لتعزيز سيطرتها على فلسطين عسكرياً. ومقارنة بالدعم العسكري الأميركي لأوكرانيا، المشار إليه تفصيلاً في الوثيقة، تجنّبت الصين كلّ ما يتعلق بإسرائيل، مثلاً: قرار الولايات المتّحدة لعام 2008، الذي نتج عنه التزام أميركي بتقديم دعم عسكري ومالي سنوي ثابت لإسرائيل بقيمة 3,3 مليارات دولار. بالإضافة إلى مذكرة تفاهم لعام 2016، التي وقّعت لمدة عشر سنوات، تُفضي إلى تقديم واشنطن مساعدات ومنح عسكرية لإسرائيل تصل إلى 38 مليار دولار. تُؤكّد هذه الوثيقة، التي نشرت بعد سبعة أشهر من الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل في حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزّة، مرّة أخرى، أنّه لا يمكن للصين أن تلعب دوراً حيادياً أو بنّاءً كما تدّعي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لم يكن الدعم الأميركي خلال الحرب الحالية مخفياً، فقد وصل إلى حدّ إرسال بارجتَيها (إيزنهاور وفورد) إلى الإقليم. بالإضافة إلى تزويد إسرائيل بالأسلحة الثقيلة والصواريخ، التي بلغت قيمتها 12,5 مليار دولار، وتشمل 3,8 مليارات من مشروع قانون نشر في مارس/ آذار 2024، و8,7 مليارات دولار من قانون الاعتمادات التكميلية في إبريل/ نيسان 2024. لم تكن إسرائيل لتستطيع الصمود إلى يومنا هذا، عسكرياً، لولا دعم واشنطن، ولولا هذا الدعم لما دمّرت إسرائيل قطاع غزّة كلّياً، ولولا الدعم السياسي الأميركي لما ارتكبت إسرائيل جرائم الحرب، كالإبادة والتهجير القسري، والتجويع والعقاب الجماعي، والقائمة تطول.

خلال الحرب، كان انتقاد الصين للولايات المتّحدة لا يخرج عن سياق دور الأخيرة في الأمم المتّحدة وإعاقتها مقترحات وقف إطلاق النار. على سبيل المثال، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 انتقدت الصين عدم قدرة مجلس الأمن على إصدار قرار لوقف إطلاق النار، إذ طالبته بالتخلّص من العوائق التي تحول دون اتّخاذ القرار، والمتمثّلة في الفيتو الأميركي. وفي مثال آخر، في 22 فبراير/ شباط 2024، انتقدت بكين استخدام واشنطن الفيتو قائلة «إنّ استخدام الولايات المتّحدة حقّ النقض قبل يومَين يعني أنّ المجلس أضاع فرصة أخرى للدفع باتجاه وقف إطلاق النار في غزّة». ورغم أنّ إسرائيل إحدى ملفّات المنافسة بين بكين وواشنطن، من وجهة نظر الأخيرة، إلا أنّ الوثيقة تظهر أنّها خارج المنافسة من وجهة نظر الصين. وهذه ليست المرّة الأولى التي تستثني فيها الصين إسرائيل في سياق منافستها مع واشنطن. ففي فبراير 2023، كانت الصين قد نشرت وثيقة كاملة عن تاريخ واشنطن الدموي في العالم كلّه بعنوان «الهيمنة الأميركية ومخاطرها»، وتعامت تماماً عن إسرائيل. هذا التجنّب المتعمّد في الوثائق الصينية يشير إلى نقطتَين رئيسيتَين: أولاً، أنّ إسرائيل تحتلّ أولوية قصوى بالنسبة للصين في الإقليم، خاصّة خلال الحرب الحالية. ثانياً، يثير شكوكاً حول صدق دعم الصين لفلسطين، والذي لا يعدو أنّه «كلام». وبالتالي، تبرز إسرائيل كياناً يَحظى بالتوافق بين العاصمتَين العالميتَين المتنافستَين، بكين وواشنطن.

لذرّ الرماد في العيون، ذكرت الصين سياسة واحدة من سياسات الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تجاه فلسطين، وهي توقّف واشنطن عن دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وأضافت الصين «نتيجة لذلك، وقعت الوكالة في أزمة مالية خطيرة، حيث لم تتمكّن من العمل من أجل قضية اللاجئين الفلسطينيين، واضطرّت إلى تقليص الخدمات وتسريح العمال». وورد أنّ هذه الخطوة تهدف إلى الضغط على فلسطين لقبول ما تسمّى «صفقة القرن» الأميركية.

تجنّب الصين التطرّق إلى الضوء الأخضر الأميركي للإبادة الجماعية الإسرائيلية، والدعمين العسكري والمالي، يثير تساؤلاً مُهمّاً: هل يعني ذلك قبول الصين بتسليح إسرائيل الضخم بغض النظر عن تداعياته الخطيرة على الفلسطينيين؟... اختتمت الصين وثيقتها بقائمة طويلة من الإهانات الموجّهة جزئياً ضدّ الدعم الأميركي العسكري الخارجي لكلّ الدول إلا إسرائيل: «منافقة» و«جشعة» و«ماكرة»، ارتكبت «الآثام» و«الجرائم»، وأدّت إلى «كوارث عميقة» في النظام الدولي.. ما عدا فلسطين (!)

(باحثة فلسطينية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads